

لبنان في فصل جديد من حرب الإبادة

مهين الطاهر

مع اقتراب حرب الإبادة التي يشنّها الكيان الصهيوني على الشعب الفلسطيني في غزّة من إتمام عام، باتت أهدافها أكثر وضوحاً، واختلفت عن تلك التي أعلنت في بدايتها. كما اتّسعت آفاقها، وتعدّدت جبهاتها، وطال مداها، واشتدّت قسوتها وضرارتها، وانعدمت فيها المعايير الإنسانية والأخلاقية، واخترقت ما كانت توصف بـ«الخطوط الحمراء»، ويات من المتعدّد توقع حدود زمنية لنهائيتها، أو شروط واضحة لوقفها، بسط صمت دولي، ورسمي عربي، ومشاركة أميركية كاملة في أدقّ تفاصيلها.

ثمة سمات باتت واضحة للمرحلة الجديدة، فهي مرحلة أخطر وأقسى، وستستغرق وقتاً أطول ممّا سبق، وتعكس تغيراً جذرياً في أهداف الحرب، التي أعلنتها مختلف الأطراف في بدايتها، إذ اخفت الأهداف القديمة، وحل محلّها ما كان مُضمرًا. أعلن العدو أهدافه المُحدّدة بالقضاء على حركة حماس، وبنزَع سلاحها، وباستعادة الأسرى، ولكنّه لم يُحقّق نجاحاً كاملاً في أيّ منها، فما عادت مسألة اسراء أولوية له، وأدرّك أن نزَع سلاح المقاومة، وتدмир بنيتها التحتية، يحتاجان إلى سنوات سيتعرّض خلالها لحرب استنزاف طويلة في غزّة، وهو ما يُخطط له ببقائه فيها، وتهجير سكان شمال القطاع وإعادة استيطانه، وتحويل غزّة مكاناً غير قابل للحياة البشرية، ولعله الأمر الوحيد الذي نجح في تحقيقه.

على المستوى العسكري، وبعد قتال عنيف دام قرابة العام، سجّلت المقاومة صموداً أسطورياً، وماتر تُسجّل في تاريخ الحروب، على الرغم من المعاناة الإنسانية التي لا توصف، وفاقّ أداؤها القتالي التوقّعات كلها، إلا أنّ جبهة غزّة تتحوّل تدريجياً إلى ثانوية، يبقى فيها الجيش الإسرائيلي في نقاط الارتكاز التي أسسها على طول الحزام الحدودي، وفي محورَي نتساريم وصلاح الدين، ويحتفظ فيها بعدد أقلّ من قواته (فرقة عسكرية واحدة بدلاً من عشر فِرق)، مُعرّزّة بسلاح الجوّ وبالمُسبّرات، ليُشنّ منهما غاراته على السكان، والمقاومة، التي ستستمرّ أيضاً في استنزاف الجيش الإسرائيلي دفاعاً أو هجومًا، كلّما لاح لها الفرصة، وبوتيرة متفاوتة. وسيواصل العدو تنفيذ خطط التهجير والحصار

والتجويع، وإعاقة أيّ جهود لإعادة الإعمار أو الإغاثة. كانت أهداف المقاومة المُعلّنة تبييض السجون الصهيونية، عبر عملية تبادل واسعة للأسرى، ووقف حرب الإبادة الجماعية، وتحقيق وقف شامل لإطلاق النار يُؤدّي إلى انسحاب كامل للجيش الإسرائيلي من غزّة، تمهيداً لإعادة إعمارها. ويُلاحظ هنا أنّ ثمة مرونة واضحة طرأت في موقف المقاومة من مسألة إدارة غزّة، استجابة لمعاناة أهلها في حال تحققّ الانسحاب الإسرائيلي، لكنّ هذا الموقف ما زال يصطدم بالموقفين، الإسرائيلي والأميركي، وبالموقف العربي الرسمي، وبموقف السلطة الفلسطينية المتردّد والمائع

ومن البديهي القول إنّ الحرب الكُبرى هي تلك التي تُشَن على الضفّة الغربية والقدس، والتي تمثّل طلبعة الأهداف الصهيونية المضمرّة لحرب الإبادة الجماعية.

منذ اليوم الثّاني لـ«طوفان الأقصى»، تتشكّلت جبهات عُرفت باسم جبهات الإسناد للمقاومة في غزّة، أبرزها جبهة اليمن، التي أغلقت البحر الأحمر في وجه السفن المتّجهة إلى إسرائيل، ونجحت، أحياناً، في ضرب مركز الكيان بصواريخ باليستية ومُسبّرات، وجبهة لبنان، التي حاول فيها حزب الله وضع قواعدٍ للاشتباك تجنّبه الدخول في حرب شاملة، لكنّه برهق فيها العدو بقصف مواقعه العسكرية القريبة من الحدود، مسبّباً تهجير سكان مستوطنات الشمال، ومتمحّلاً، في المقابل، لكلفة الردّ الصهيوني على القرى اللبنانية الحدودية، وهي قواعد كان يتجاوزها الطرفان أحياناً تجاوزاً محدوداً، فمّ لا يلبثان أن يعودا إليها سريعاً. الأمر الذي اتاح لحزب الله أن يكون شريكاً في الحرب التي يخوضها الشعب الفلسطيني، وأن يربط وقف إطلاق النار في الجبهة اللبنانية بوقف إطلاق النار في غزّة، وهو موقف يُحسب له.

مارست الولايات المتحدة، خلال العام الماضي، ضغطاً على الجيش الإسرائيلي، لمنعه من خوض حرب شاملة في الجبهة اللبنانية، وكان ثمة مصلحة إسرائيلية في ذلك للفتوّع لجبهة القتال المشتعلة في غزّة والضفّة الغربية، وضمان استمرار تدفّق السلاح واستمرار الدعم الأميركيّ، اللذين شكّلا وقود الحرب، على الرغم من رغبة قادة الجيش الإسرائيلي منذ الأيّام الأولى في توجيه ضربات كبيرة إلى قدرات الحرب،

وصولاً إلى خوض حرب شاملة ضدّه، انطلاقاً من رغبتهم في حسم هذه المسألة في وقت يتحدّ فيه المجتمع الإسرائيلي حول الحرب ويُبدي استعداداً لها.

لا يمكن أن تكون قواعد الاشتباك فاعلة إذا التزم بها طرف واحد، فهي تحتاج إلى اتّفاق ضمني بين جميع الأطراف، وعلى الرغم من استمرار الحزب إعلانه الالتزام بقواعد الاشتباك السابقة، التي تتيح له ردّاً محدوداً على أيّ تجاوزٍ إسرائيلي، من دون الانزلاق إلى مواجهة أوسع، وأكد ذلك حسن نصر الله في خطبته التي القاهم عقب تفجيرات أجهزة الاتصال، وهو موقف يرتبط بجدارته الإسناد الذي رسمه الحزب لنفسه في الحرب، والمرتبط بتقديراته أنّ قوّة الردع التي راكمها عبر الأعوام الماضية ستحول دون إقدام العدوّ على توسيع المواجهات، كما أنّ ثمة مُحدّدات تحول دون قرار الحزب تجاوز قواعد الاشتباك الحالية من جهته، مرتبطة بامتداداته الخارجية وحسابات الداخل اللبناني.

تأخّر حزب الله في إدراك ملامح المرحلة الجديدة، وفي تلمّس السياسة الصهيونية فيها، والمركّزة على الدعم الأميركي غير المحدود، إذ ثمة توافق بين القيادتين السياسية والعسكرية على توجيه ضربة إلى قدرات الحرب، ثمة اتّفاق بين القيادة السياسية والعسكرية على ضرب قدرات حزب الله، وما يُقال حول خلاف بنيامين نتنياهو ويواف غالانت لا علاقة له من هو مرتبط بقضية تجنيد اليهود المتديّنين، وثمة ضغط على الحكومة الإسرائيلية لإعادة مُهجّرَي الشمال، بعد إعادة جزء كبير من مهجّرَي الجنوب في المستوطنات القريبة من غزّة، كما أنّ نتنياهو يعمل على إدامة الحرب وفق رؤيةٍ مختلفة عن الأهداف التي أعلنها في بدايتها، تتلخّص في رغبته في تغيير ملامح الشرق الأوسط، والبقاء في غزّة، وضَمّ الضفّة الغربية، وإرغام النظام العربي على التطبيع والدخول في محور في مواجهة إيران بقيادة إسرائيلية. يتمثّل المجال المفتوح له في توسيع جبهات الضفّة الغربية ولبنان، بعد استكمال جزء كبير من مهمّات الجيش الإسرائيلي في غزّة.

ما زالت الإدارة الأميركية تضغط على الحكومة الإسرائيلية لعدم خوض حرب شاملة، خوفاً من تأثير الحرب على نتائج

«الإخوان» المصريون بين التسوية والمنصف

خيريا عمر

على فترات متقطّعة، تحاول جماعة الإخوان المسلمين المصرية اقتراح معالجة مشكلاتها مع الحكومة المصرية، غير أنّ ما ظهر، مع تكرار تلك المحاولات، تباين الخيارات السياسية بين المرونة النسبية والرفض المطلق للحوار مع الدولة. لا تعكس هذه الحالة مُتغيّراً جديداً في تصوّرات الجماعة، بقدر ما تثير التساؤل عن حقيقة رغباتها، في ظلّ تعرّضها لتحديات ولأعباء التغيّرات المتسارعة في التركيبة الداخلية، والأعباء المرتبطة بالبيئة الجديدة وتداعيها المستقبلية.

ظهرت المناقشات بشأن خيارات الإخوان المسلمین خلال النصف الأول من سبتمبر/ أيلول 2024، فانشغلت بموضوع العلاقة مع الدولة، وبدت التصريحات أكثر تبايناً، فبينما ينصرف فريق إخوان سايت إلى البحث عن صيغة هادئة لمراجعة المواقف تجاه الحكومة المصرية، انشغلت المجموعة الأخرى (إخوان أون لاين) بالحديث عن مشروعية تمثيل الجماعة ورفض مبادرة منسوبة إلى السجناء والمحبوسين احتياطياً. بدت هذه المشاركة محاكاة لظهور آخر في الشهر نفسه، استطلعت فيه هيئة البثّ البريطانية مواقف جماعة الإخوان من بعض القضايا، فأجرت حواراً صحافياً مع الناطق الإعلامي، طلعت فهمي، بدا محتواه عاماً ولم يقترب جدياً من الشؤون الداخلية للجماعة أو فحص المواقف السياسية، وذلك بخلاف استقصاء لقاء رئيس القسم السياسي، حلمي الجزار، عن العلاقة مع الحكومة المصرية والعلاقات الداخلية للجماعة ومقّز قياداتها في المنفى. ورغم تزامن المقابلتين، اختلف توزيع الأسئلة، فبينما استغرقت الأسئلة لفريق «إخوان أون لاين» بموضوع العلاقات التركية المصرية، ثمّ قليلاً حول موقف الجماعة من الحكومة المصرية، كانت الأسئلة الموجهة إلى فريق «إخوان سايت» متنوعة، رُتبت على نحو يكشف المواقف تجاه أنشطة كثيرة، كان أهمها موضوع العلاقة مع مصر والانقسام الداخلي ثمّ الوضع في تركيا. ربّما ترجع صياغة

حالة المنصف بمثابة

مُختبرٍ لقدرة قيادة

الإخوان المسلمین

المصريين على إدارة

عمليات مُتعدّدة

الإبعاد وتسييرها، بين

الجماعة ودولة المقرّ

ودولة الجنسية

يتوقّف مالّ قيادة

الإخوان في المنصف

على تسارع آثار القيود

الخارجية مقارنة

باريحية علاقتها مع

الحكومة المصرية

حالة المنصف بمثابة
مُختبرٍ لقدرة قيادة
الإخوان المسلمین
المصريين على إدارة
عمليات مُتعدّدة
الإبعاد وتسييرها، بين
الجماعة ودولة المقرّ
ودولة الجنسية

يتوقّف مالّ قيادة
الإخوان في المنصف
على تسارع آثار القيود
الخارجية مقارنة
باريحية علاقتها مع
الحكومة المصرية

يتوقّف مالّ قيادة
الإخوان في المنصف
على تسارع آثار القيود
الخارجية مقارنة
باريحية علاقتها مع
الحكومة المصرية

محصوراً داخل الجماعة من دون تحوّل أيّ من المشاركات إلى ظاهرة على وسائل التواصل الاجتماعي. تبدو هذه الحالة غير مُتأثّرة بالحرّوب الجارية، بقدر ترابطها مع تداعيات تآكل النخبة وانحسار جاذبية التنظيم، وبغضّ النظر عن ضالة الأفكار الجديدة، لا يحظى المتحدّثون الإعلاميون بقدراتٍ مناسبة لقراءة واقع الجماعة ومحيطها السياسي.

وباستثناءات قليلة، تتناسق مواقف مجموعات الإخوان المسلمین، ويتبنّى الاتجاه العام الخطاب السياسي حزمة مطالب، هي أقرب إلى شروط مسبقة، تتعلّق في معظمها بالمطالبة بإطلاق سراح السجناء، فلدى مراجعة بيانات «الإخوان» وتصريحاتهم حول ذكرى رابعة في 2024، بدا التناقض واضحاً على وصف النظام بالتابع لإسرائيل والمتضامن مع مشروعها، وهي من المصادر الأساسية لتتقيف الأعضاء على مفاهيم المفاصلة، ما يمثل انزياحاً نحو قناعات الفريق الثالث (المنكب العام) وتطلّعاته العنيفة، ما يشكّل امتداداً لتطلّعات إسقاط الحكومة ومحاسبة المنظّرين في فضّ اعتصامي ميداني رابعة والنهضة (أغسطس/ آب 2013).

وعلى العموم، لا يقتصر الانقسام على خلافات لوائح، فمع تزايد ظاهرة انحسار النخبة تحوّلت الأزمات الداخلية إلى انقسامات حقيقية، ولم تعد تقتصر على النزاع بشأن التمثيل السياسي، فقد استقرّ بقاء ثلاث مجموعات على طريقة المزج بين أفكار حسن البنا وسيدّ قطب، وأخيراً مقولات محمد كمال، لتعكس مكوّنات الخلطة الجديدة أولويات كل مجموعة وشدّة موقفها من الدولة، بين القبول المشروط والانهام بالخيانة، لتحول هذه البيئة دون إنضاج المواقف الإنفتاحية. ورغم اقتراب مصطلح التسوية من الواقعية السياسية، لكنّ طرحه بدلاً من المبادرة يعكس عدم قدرة الجماعة في تعويض مفهوم «الشريعة»، وتفصيل انتظار حدوث تغيّرات خارجية، كتداعيات أخطاء الحكومة والاحتقان الشعبي أو الضغوط الدولية. على أيّ حال، تواجه حركة الإخوان

المسلمین مشكلة غياب نموذج أو صيغة لمراجعة الموروث الثقافي للحدّ من همينة الأيديولوجيا على التصرفات اليومية، بحيث تميل الجماعة، بشكل دائم، إلى الاحتماء بالطابع الرسالي وتوظيف التلازم بين الدعوي والحركي لتعويض التفكّك الداخلي، لتكون الشمولية قيّدا على الواقعية السياسية، ومثاراً للخلاف حول أولوية الفصل بين السياسي والدعوي، في هذه الجزئية، ظلّ تناول مكوّنات الجماعة متمسكاً بالرجعية الفكرية فيما اختلفت بشأن النظر إليها من ناحية الوظائف السياسية، ونظراً إلى انحسار التطوير على حسن البنا، لم تبرح تصريحات متحدّثي الجماعة مستوى الكلام عن الرغبة في تجنب الصراع على السلطة (رئاسة الدولة) لفترة زمنية، على التمسك بالحق

الدستوري في المشاركة السياسية في الانتخابات العائنة. وبغضّ النظر عن وقوع التصريحات في أسر النصوص التقليدية، تراجعت تصريحات فريق «إخوان سايت»، أخيراً، عن تصريحات سابقة بالامتياز عن المشاركة في الانتخابات. قد يعكس هذا التراجع غياب قرار لضبط التوجّه نحو التسوية أو المصالحة، وأنّ ما يجري من تصريحات، تبدو في طبيعتها اختيارية.

تُعطي حالة المنفى فرصة إضافية لفهم سياقات الإخوان المسلمین، فكما هي التجربة الأولى لفرع الإخوان المصريين، فإنّها بمثابة مُختبرٍ لقدرة القيادة على إدارة عمليات مُتعدّدة الإبعاد وتسييرها، بين الجماعة ودولة المقرّ ودولة الجنسية، وهي مُوازنة تواجه صعوبات في ظلّ عدم الاستقرار الإقليمي وحساسية الحكومات الوطنية ضدّ المعارضة من المنفى، وتكتمل هذه القيود مع معاناة الإسلاميين في أوروبا من الاغتراب الاجتماعي، وتأثيره على النموذج الدعوي، بحيث لا تعكس تجارب الهجرة حالة تطورية للإسلام السياسي، بقدر ما يساهم التعاقبش في الإماج التدريجي.

ورغم استمرار ترتيبات البقاء في المنفى، ليس «الإخوان» على موقف واحد. وبينما يستقرّ موقف مجموعة إخوان أون لاين على تركيز الجماعة في داخل مصر، ولا

يعدو وجود ممثلهم في الخارج إلا مرحلة عارضة، تحاول الأطراف الأخرى تطوير شبكة علاقاتها الدولية، لتكون خيارات المنفى مركزية. فعلى الجانب السلوكي، تكشف سنوات ما بعد الانقسام الثاني في 2021 عن تسارع استكمال الهيكل التنظيمي في الخارج. انتشرت هذه التطلّعات لدى كلّ الفِرق لغرض إثبات الجدارة بتمثيل الجماعة. وبعد مرحلة تمرقّز مجلس الشورى وانشطاره، بدا فريق «إخوان سايت، استكمال عضوية مجلس الشورى في الخارج، بما يُرسّخ وضعه المنفى.

وعلى العموم، يعكس الخطاب السياسي حالة من الاسترخاء للبقاء في المنفى باعتباره ملاذاً ملائماً للنشاط التنظيمي السياسي. يظهر هذا الجانب في الحديث بافتخار عن الحقّ في اكتساب جنسية أخرى، تحت تبرير الحاجة الإنسانية وحقّ الانتقال، ورغم واجهة هذا الرأي، تشير تجارب مُعارضَة المنفى إلى تبدّل الأولويات في الوضع الجديد، وتراجع الحاجة إلى الخوض في تصحيح مسار السياسي وتأخير أولوية السعي للتسوية السياسية ووضعها ضمن مساومات هشّة، في مقابل الرضا بالبقاء في الهامش الاجتماعي/ السياسي في بلدان المنفى.

تُعطي العشر سنوات الماضية مؤشراً على مدى تحرّز قيادة الجماعة، بعد خروجها من القاهرة، من القيود الخارجية وتحميد تأثيرها على الشؤون الداخلية للجماعة. في الوقت الراهن، تقع حالة قيادة الإخوان المصرية في موقع وسط ما بين تجربة المنفى العراقية، التي انتهت بمنح الولايات المتّحدة شرعية إعلان الحرب على العراق، وانتهاء حالة المعارضة السودانية بالسلام مع الحكومة، والعودة تحت مظلة اتّفاقات ثنائية وضمانات إقليمية. ووفق السياق الحالي، يتوقّف مالّ قيادة حركة الإخوان المسلمین في المنفى على تسارع آثار القيود الخارجية مقارنة باريحية علاقتها مع الحكومة المصرية، وهي معادلة لا تبدو صعبة في محتواها السياسي، ويتوقّف توازنها على مدى استقلال قرار مجموعات الجماعة.

مكتب بيروت
بيروت ـ الجزيرة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end
هاتف: 009611442047 - 009611567794
البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk
Email: info@alaraby.co.uk
للشراكات،
alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635
جوال: +97450059977
للإعلانات:
alaraby.co.uk/ads

المكاتب
المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل، الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600

رئيس التحرير **مهين البياربي**
مدير التحرير **ارنسث خوري**
المحرر الفني **اميل منعم**
السياسة **جمانة فرحات**
المنصف **مصطفى عبد السلام**
الثقافة **نجوان فرويش**
منوعات **ليال حداد**
المجتمع **يوسف حاج علي**
الرياضة
نبيل التلياني
تحقيقات **محمد عزام**
مراسلون **نزار فنديك**

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk

تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)